

**الخطاب الصحفي الجزائري
إزاء القضايا السياسية في الجزائر
دراسة في تحليل الخطاب لصحيفة الشروق اليومي.**

الطاهر بصيص

أستاذ محاضر.

كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3

الخطاب الصحفي الجزائري إزاء القضايا السياسية في الجزائر دراسة في تحليل الخطاب لصحيفة الشروق اليومي

الطاهر بصيص

الملخص:

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي وظفت أداة تحليل الخطاب واعتقد في الوقت الراهن أن الدراسات الإعلامية بدأت تتجه إلى التحليل الاستدلالي نتيجة لقوة وجدية النتائج المتوصل إليها في معالجة الظواهر المجتمعية بشكل عام والدراسات التي تعتمد على تحليل الخطاب ضمن هذا الإطار. فالخطاب الصحفي يعد المجال الخصب الذي بفضلله تتفاعل فيه معظم شرائح المجتمع بكل منطلقا لها الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية واختلاف الأوساط بين البنى الحيوية للدولة؛ الأمر الذي جعله الرابط بين الفئات وشرائح المجتمع زيادة في دور الخطاب حيث يضطلع بفعل حيوي في إرساء ثقافة النقاش حول القضايا الجدلية التي أتاحت مساحة في اختلاف الرؤى والتصورات المتباينة في كيفية صياغة الخطاب وما يحمله من مفردات لتشخيص هذه القضايا حيث لا يخلو أي نظام من الأنظمة في المجتمعات من بروز قضايا تعكس اهتمام الجماهير؛ الأمر الذي ينعكس بالضرورة في الخطاب في إطار الصحافة الجزائرية خاصة بعد الوعود التي تتادي بحزمة من الإصلاحات على مستوى المنظومة السياسية بالإضافة إلى مناخ وسيرورة إتاحة الحريات وتشجيع عن بروز الأحزاب السياسية منذ 1989 التي وفرت إلى حد ما هامش من الحرية بإمكان الكتاب الإعلاميين إفراز أطروحات وأفكار أوجدت بدورها رؤى واختلافات في فحوى الخطاب الصحفي.

الكلمات الدالة: تحليل الخطاب، النخب السياسية، الاتصال الجماهيري.

مقدمة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مرتكزات خطاب الكتاب الإعلامي الجزائريين من خلال صحيفة الشروق اليومي إزاء القضايا السياسية والسعي إلى معرفة مدى وجود مناخ جدلي بين الخطاب الصحفي الجزائري ومعرفة مدى التباين وتصورات هذا الخطاب المنتج من طرف هؤلاء الكتاب الإعلاميين من خلال الخطاب المنتج، والاختلافات ووجهات النظر ضمن الأطر التي تحكمه كل وفق رؤيته ومنهجه الفكري وبيئته الحضارية، الثقافية والسياسية إزاء هذه القضايا. في ضوء ما سبق تنهض الدراسة برصد وتحليل وتفسير ومناقشة الخطاب الصحفي للكتاب الإعلاميين الجزائريين من خلال تناولهم للقضايا السياسية في الجزائر من واقع توظيف أداة تحليل الخطاب الذي يكشف عن المحتوى الكامن للرسالة الإعلامية، حيث يساعد في التعرف والفهم والتعمق أكثر للخطاب، إذ يتناسب مع السياقات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الخطاب لا يكون بمعزل عن السياقات السالفة الذكر لأن المعاني والقيم والأفكار والآراء التي يتضمنها الخطاب هي في أساسها موروثات سياسية واجتماعية وثقافية تولدت نتيجة لالتحام وتفاعل وتشابك العلاقات بين الأفراد والمؤسسات بشكل عام.

تأسيساً على ما سبق وانطلاقاً من اعتماد الدراسة على أدوات التحليل الكيفي يسعى الباحث للإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما أبرز القضايا و الأطروحات التي طرحها الكتاب الإعلامي الجزائريين في الخطاب الصحفي؟
- 2- ما الحجج والبراهين التي استند إليها الكتاب الإعلامي في تدعيم أطروحاتهم للقضايا الواردة في الخطاب الصحفي؟

نظرا لطبيعة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها والتي تبدأ بتوصيف الظاهرة محل الدراسة والقيام برصد مختلف جوانبها ومدخلاتها الأمر الذي يتيح بلورة صورة شاملة عن مدى اتساق واختلاف الخطاب الصحافي، ثم القيام بتحليل وتفسير الخطاب الصحفي للوصول إلى الإجابة عن مجمل التساؤلات التي تهدف الدراسة إلى تحقيقها ارتأى الباحث أن يعتمد على منهج علمي طبقا لطبيعة الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج المسح الذي يندرج في إطار البحوث الكشفية والتحليلية . ويعرف: "منهج المسح من المناهج الرئيسية...الذي يعتمد عليه اعتماد كبير في البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية"¹.

وفي السياق نفسه يرى الدكتور صالح بن بوزة أن منهج المسح يسعى إلى تسجيل وتحليل مختلف معطيات الظاهرة الإعلامية المدروسة². وفي السياق نفسه يعرفه الدكتور احمد بن مرسلي: " أن منهج المسح يساعدنا على تصوير الظاهرة في وجودها الطبيعي ووصف التطور داخلها ... وهذا باستخدام العديد من الأدوات البحثية التي تمكنا من جمع البيانات والحقائق ..."³ بل يسعى كذلك إلى التحليل والكشف عن جميع الجوانب المحيطة. وذلك بمسح الخطاب الصحفي المتصل بموضوع الدراسة بهدف استكشاف الأبعاد التي ركز عليها الكتاب في معالجتهم للقضايا السياسية وذلك من أجل رصد وتحليل وتفسير الخطاب. حيث قام الباحث بإجراء مسح كامل لجميع مواد الرأي المتمثلة في (الافتتاحية، والمقال التحليلي) في صحيفة الشروق اليومي.

يستعين الباحث بأداة تحليل الخطاب كآلية أساسية للتحليل الكيفي وتمثل آلية تحليل الخطاب أحد الأساليب الكيفية التي شاع استخدامه في الدراسات الأكاديمية في حقل الإعلام والعلوم السياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل الخطاب لا يهتم كثيرا بحجم العينة، حيث يتركز اهتمامه على الطريقة التي تستخدم بها العينة للتعبير عن أطر ومعان معينة ولا يهتم بعدد الأفراد الذين يستخدمونها ويمكن أن يظهر التنوع الكبير في الأطروحات ونماذج التعبير من عدد صغير من الكتاب..فإن اختيار عينة كبيرة يمكن أن يجعل وظيفة تحليل الخطاب صعبة، في الوقت الذي لا يضيف فيه شيئا إلى نتائج التحليل...⁴

ويقول محمد شومان في هذا الشأن: "إن الحقيقة الثابتة في مجال بحوث تحليل الخطاب هي أن عدم الاتفاق على مفهوم الخطاب واستخداماته لم تمنع من انتشار بحوث تحليل الخطاب وتناوله لموضوعات ومجالات متعددة، من بينها تحليل الخطاب الإعلامي الذي يعد تطورا مهما لمجال التحليل الكيفي للرسائل الإعلامية وشروط إنتاجها وتداولها وتأثيرها في الجمهور فضلا عن تفاعلاتها مع الظروف التاريخية والمجتمعية"⁵

نظراً لطبيعة الدراسة التي تعتمد على الرصد الدقيق والشامل لخطابات الكُتاب بشأن القضايا المطروحة وبهدف تحليلها وتفسيرها وما يتماشى و الهدف الرئيس للدراسة ارتئى الباحث أن يعتمد على آليات تحليل الخطاب كأدوات ملائمة في هذا الإطار.

وفي هذا السياق يقول راسم محمد الجمال وخيرت عوض عياد: "حيث لا يوجد أسلوب محدد لتحليل الخطاب، ولهذا يسترشد الباحثون بالأساليب التي استخدمت في الدراسات السابقة لاختيار الأنسب منها لموضوع البحث"⁶. إذ تعد آليات تحليل الخطاب أحد الأساليب التحليل الكيفي فمن خلال الرجوع إلى البحوث في المكتبات العربية سواء على مستوى أطروحات الماجستير أو الدكتوراه أو حتى

البحوث المنشورة في المجالات الأكاديمية المتخصصة والمحكمة حيث لاحظ الباحث أن هناك تزايداً ملحوظاً في الاهتمام باستخدام آليات تحليل الخطاب.

ومن وجهة نظر الباحث أن الاهتمام الكبير باستخدام هذه الآليات كان نتيجة الابتعاد أو تقادي نقاط الضعف وخاصة في أساليب التحليل الكمي حيث نجد أداة تحليل المضمون الذي أصبح من وجهة نظر بعض الأساتذة يفتقد للقوة في تقديم النتائج بصفته يكشف على المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية الأمر الذي يجعل استتطاق الرسالة أمر عسي.

وفي هذا الصدد: "على أن سيادة وهيمنة مناهج وأدوات التحليل الكمي لم تمنع ظهور كثير من الانتقادات، التي انصببت على شكلية وعدم موضوعية فئات تحليل المضمون الكمي... حيث تنزع إلى تفتيت النص وتحويله إلى مجرد أرقام وبيانات إحصائية لا تكشف عن معنى النص أو المعاني التي يحملها، فالتحليل الكمي عكس التحليل الكيفي يهمل سياق وعلاقات القوة داخله، ومنظور الفاعل، فضلاً عن عدم الاكتراث بالمعاني الضمنية أو غير الظاهرة في النص"⁷.

من هنا بدأت تظهر - على استحياء - محاولات لاستخدام مناهج وأدوات للتحليل الكيفي في دراسة النصوص الإعلامية وقد اتسمت في البداية بالتردد والخلط وعدم الوضوح أو التكامل المنهجي والإجرائي، لكنها شكلت نوعاً من المواجهة والتحدي للتقاليد السائدة في مجال الدراسات الإعلامية"⁸

يحاول تحليل الخطاب التعرف على كيف تم إنتاج هذا الواقع الاجتماعي، مقارنة بالأساليب الكيفية الأخرى حيث تعمل على فهم

أو تفسير الواقع الاجتماعي القائم، وتعد هذه السمة المميزة أهم مساهمة من جانب تحليل الخطاب، حيث يفحص كيف تقوم اللغة ببناء الظواهر وليس كيف تقوم اللغة بعكسها وإظهارها... من هذا المنطلق يتميز تحليل الخطاب بالتزامه بنظرة تفسيرية اجتماعية أخذت بنظر الاعتبار محاولته استكشاف العلاقات بين النص والخطاب والسياق. ورغم اختلاف النصوص في درجة مزجها للنص والسياق، يفترض تحليل الخطاب أنه يستحيل فصل الخطاب من سياقه الأوسع نطاقاً، إذ يستخدم تحليل الخطاب تقنيات مختلفة لتحليل النصوص من أجل اكتشاف أدلة تشير إلى الخطابات التي تتبع منها.⁹ **سيعتمد الباحث في إطار تحليل الخطاب على الآليات الآتية:**

الأطروحة: هي تجسيد لفكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص أو تخرج عنه فشروط كونها أطروحة أن يكون لها دور رئيسي في بناء المنطق الداخلي للنص وتناميه باتجاه تحقيق أهدافه بغض النظر عن كونها وردت في جملة أو فقرة أو يصاحبها برهان أو عدة براهين وقد تكون بمعزل عن البراهين والحجج حيث لا يشترط أن تصاحب كل أطروحة برهان.¹⁰

ينحصر مفهوم الخطاب الصحفي في هذه الورقة البحثية في كونه مجموعة النصوص الصحفية المتضمنة داخل مواد الرأي من الافتتاحية، والمقال التحليلي وهو ما يتم بناء على ما يتمتع به من آليات كمسارات البرهنة.

أ - مسارات البرهنة:

لجأ الباحث إلى مسامرة وتتبع مسارات البرهنة داخل الخطاب الصحفي أي دراسة الطرق التي يلجأ إليها الكاتب الإعلامي للتدليل على صحة أفكاره، وتضم الحجج والبراهين التي يستند ويدعم بها

أطروحاته بشأن القضية المطروحة وذلك لتقريب الصورة إلى ذهن المتلقي للرسالة الإعلامية الأمر الذي يؤدي إلى الكشف على نمط الخطاب والتوجه الذي يتبناه منتج الخطاب في الصحيفة تجاه القضايا المطروحة عن طريق الحصر الشامل لمواد الرأي (الافتتاحية، والمقال التحليلي).

"يعد تحليل مسار البرهنة أحد الأساليب لإثبات المقولات. والأفكار الواضحة والصريحة في الخطاب ويتميز هذا الأسلوب بالمحافظة على بناء النص."¹¹

ويتميز هذا الأسلوب بمحافظته على بناء النص واكتفاء الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين¹¹ :

- 1 المقولات: التي تشير إلى الفكرة العامة التي ينطلق منها منتج الخطاب.
- 2 الحجج والبراهين: التي تؤكد هذه المقولات أو تنفيها تؤيدها أو تعارضها تدعمها أو تقلل من قيمتها وعادة ما تكون الحجج أو البراهين هي استشهاد من منتج الخطاب الكاتب بالوقائع التاريخية...لخ

منهما هو الدليل الذي يستشهد به الكاتب الإعلامي أو المتحدث للتدليل على صدق ما يقوله لإقناع المتلقي للرسالة الإعلامية والتأثير فيه ووظيفة هذه الحجج والبراهين هي المرتكزات التي يستند إليها الكاتب لتدعيم أطروحته وقد تكون هذه الأدلة سياسية وتاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية حسب أطروحة الخطاب التي يتضمنها.

تأسيسا لما سبق فقد أبرز التحليل للخطاب الصحفي للكاتب الإعلامي أن ثمة قضايا محلية من ناحية الطرح من زاوية سياسية وبناء على ذلك تم تحديد واختيار القضايا الأكثر اهتماما وكثافة

على مستوى خطاب الكُتاب في الصحيفة ومن بين القضايا السياسية التي برزت في التحليل هي كالآتي:

القضايا السياسية:

قضية هيكل الدولة ومستويات التسيير:

تدرج تحت هذه القضية مجموعة من الأطروحات المركزية:

- ✓ أطروحة ضعف الدولة في إدارة بعض القطاعات.
- ✓ أطروحة هزال في طبيعة الخطاب السياسي المستخدم.
- ✓ أطروحة ضعف في الممارسة المهنية لبعض النواب.
- ✓ أطروحة الدستور وصناعة الحلم الوطني الجامع.
- ✓ أطروحة النخبة المستأثرة بالحكم بالتفرد بصناعة القرار.
- ✓ أطروحة عقد اجتماعي بين أهل مجتمع القلة.
- ✓ أطروحة هزال بعض النخب الوطنية في استتباط الرؤى المستقبلية.
- ✓ أطروحة مرض الرئيس وسيناريوهات أصحاب القرار.
- ✓ أطروحة أهل الحل والعقد وثقافة الانبهار بالآخر.
- ✓ أطروحة السبات السياسي الذي تعيشه البلاد.

- قضية تأزم وهزال خطاب الأحزاب السياسية:

يحتوي هذا الموضوع مجموعة من الأطروحات المركزية:

- ✓ أطروحة ضعف خطاب الأحزاب.
- ✓ أطروحة الجهل المقدس والأحزاب المستباحة.
- ✓ أطروحة إصلاح النافق بترياق التوافق.

الكتاب الإعلامي الجزائريين

- عينة من الكتابات والإسهامات الصحفية للخطاب الصحافي للكتاب الإعلامي الجزائريين.

وهي كالاتي: الكاتب الإعلامي: عبد العالي رزاق، حبيب راشدين، محمد الهادي حسني، قادة بن عمار.

الجانب التحليلي للدراسة

تحليل الخطاب الصحفي الخاص بالقضايا السياسية محل الدراسة لصحيفة الشروق.

تم التطرق في هذا السياق للتحليل الكيفي للخطاب الصحفي

- صحيفة الشروق اليومي:

قدم خطاب الصحيفة عبر مجموعة إصدارات وذلك خلال الفترة التي خضعت للتحليل، من خلال الحصر الشامل لجميع الأعداد الصادرة خلال الفترة المحددة للبحث والتي تبتدئ من الأول مارس 2013 إلى غاية 30 جويلية 2013.

وبناءً على ما تقدم نود أن نشير أن تحليل الخطاب الصحفي في الصحيفة قد أبرز أهم القضايا الرئيسية في سياق الأطر السياسية، وكذا الأطروحات والحجج والبراهين التي استند لها الكتاب الإعلامي في تدعيم هذه الأطروحات.

أولاً: تحليل الخطاب الصحفي الخاص بالقضايا السياسية.

فيما يلي توضيح لأهم القضايا والأطروحات التي أبرزها خطاب الكتاب الإعلامي في الصحيفة. القضايا السياسية:

1- قضية هيكل الدولة ومستويات التسيير: تتدرج تحت هذه القضية الأطروحات المركزية التالية:

1-1- أطروحة ضعف الدولة في إدارة بعض القطاعات الحيوية:

قدم خطاب صحيفة الشروق هذه الأطروحة و يعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الإعلامي محمد الهادي حسني في معالجته للقضايا السياسية، بوصفها ضرورة بالغة الأهمية لابد من التركيز عليها بغية التحرر من هذه الثقافة المتشكلة أساسها غياب الروح الجماعية للعمل وهذا باستناده إلى حجة هي: "لن نكون ظالمين لأكثر من سياسينا إذا سميناهم لاعبي سياسة في هذا الإفلاس الذي أغرقوا فيه البلد الذي هو أكبر من عقولهم..."¹². ويتضح من خلال ما سبق أن منتج الخطاب أشار إلى اللامبالاة التي أصبحت تظهر من خلال ممارسات الإطارات حيال طريقة إدارة الشؤون المحلية، معبرا عنه بواسطة القائمين عليها نتيجة لافتقارهم المهارة والكفاءة العلمية. أوضح الكاتب الصحفي وهو في سبيل إبراز وجهة نظره من هذه القضايا ما يشكل موقفا مناهضا للسياسة السائدة، يعبر عن هذا فحوى الخطاب المتجه نحو نقد السياسة المكروسة للأمر الواقع، مما يحيل الخطاب السياسي إلى خطاب ذي طابع سلبي؛ فالسياسة تكمن سلبيتها في كونها تصرف النظر عن متطلبات وتطلعات وإشباع الحاجات التي تعكس اهتمام الجماهير فضلا عن كونها تفتقر إلى المفردات الجادة التي تعطي تشجيعا لبعث المشاريع النهضوية على وجه الخصوص. وبناء على ذلك وجه الكاتب الإعلامي انتقاداً موضوعياً للسياسة المتبعة، كونها سياسة غير متسقة مع ذاتها، على أساس الاختلاف الواضح بين الإعلان والواقع المعاش؛ وما تعمل على تكريسه على أرض الواقع.

1-2- أطروحة ضعف السياسة المتبعة في التسيير:

أبرز الكاتب الإعلامي قادة بن عمار في السياق نفسه هذه الأطروحة وما يدعم هذا الطرح استناد إلى المعطى السابق أبرزه في البداية الأستاذ محمد الهادي حسني بضعف السياسة المتبعة وترهلها؛ حجة ذلك هي "سخط المواطنين في الولايات الداخلية ورغبة الكثير منهم في محاسبة هذه الإدارة التي عاملتهم بمنطق الوصاية، فنزعت باليد اليمنى ما منحتم إياه باليد اليسرى في قطاعات كثيرة"¹³، والحجة الثانية: "لأن الحكومة حتى الآن تتعامل مع الزلزال والفيضانات والأحوال الجوية... على أنها قضاء وقدر فقط و بأن المكتوب على الجبين لا بد أن تراه العين"¹⁴. فقد اتضح من خلال الخطاب المذكور، أن الكاتب الإعلامي قادة بن عمار ركز على مسألة الضعف السياسي وما أصاب الحكومة من هزال في خطابها، وعدم توافر الحسية العلمية في إدارة العمل، نتيجة لاستناد الحكومة على خطاب تقليدي؛ الأمر الذي يؤثر على ضعف في خطاب السلطة السياسي. من هنا يتساءل منتج الخطاب من يحارب السبات السياسي داخل مجلس الحكومة، حيث يفصح عن فحوى خطابه إلى الكشف عن الدور السلبي للسياسة الهزيلة، وهو الفحوى الذي يفصح عنه الخطاب السابق.

ونستخلص لما وصل إليه الأستاذ محمد سليم قلالة الذي كتب في هذا الشأن: "نقول هذا ونحن نعرف أن لا المبررات المنطقية والعقلية، ولا المبررات الرقمية ستمنع هؤلاء من الاعتراف بأن السياسة هي علم لإدارة شؤون الناس وليست...استهتار بالعقول لأننا ندرك أنه بدون العودة للسياسة كعلم، وبدون الاعتماد على الذكاء والكفاءة لتسيير شؤون البلاد، وبدون الاعتماد عن تلك الأساليب ... التي لم تعد تجد نفعا في

عالم اليوم، سنبقى دون الانطلاق نحو بناء دولة أصيلة وعصرية هي أمل الأمة اليوم أكثر من أي وقت آخر...¹⁵، يتضح من استقراء ما سبق، أن الخطاب يكشف على تعاطي سلبي مع الواقع وذو نزعة سوداوية تغطي على محتوى كامن في الخطاب وهو بمثابة المسكوت عنه في الخطاب، ويتمثل هذا كون طريقة الإدارة المتبعة تفتقر إلى صبغة تدعم قوتها في الواقع، قصد إصلاح الخلل الذي تمر به نتيجة لغياب أسس صلبة تدعم وجودها السياسي من قبيل الممارسة الديمقراطية.

1-3- أطروحة هزال الخطاب السياسي المستخدم:

ويطرح الكاتب الإعلامي قادة بن عمار في مقال آخر يصب في نفس الطرح، حيث انطلق من هذه الأطروحة، وفي هذا المنحى يذهب إلى حجج استند إليها في تدعيم طرحه الذي يفسر على أساس كونه ضعفا يتغذى من الهنات الموجودة داخل منظومة العمل السياسي الذي يفتقر في مجمله إلى أبجديات الفعل الديمقراطي، الأمر الذي يسهم في تمايز الانشغالات بين مختلف الشرائح نتيجة للفجوة القائمة بين الجماهير ونخبها السياسية على وجه الخصوص. فوفقا لما تقدم استند منتج الخطاب إلى مجموعة من الحجج والبراهين لتدعيم طرحه حيث تمثلت الحجة الأولى في "زعماء حمس الحاليين يبحثون عن شراء عذرية جديدة... أن التحالف الرئاسي بالأمس القريب كان نوعاً من الفعل السياسي المخل بالحياه"¹⁶. أما الحجة الثانية فهي "استمرار ذات الوجوه في القيادة... في زمن التغيير... لا يمكن وصفه سوى بممارسة مزيد من الشذوذ غير المقبول"¹⁷.

1-4- أطروحة ضعف في الممارسة المهنية لبعض النواب:

مثل إطار ضعف الممارسة المهنية لبعض النواب عنصراً ذا تأثير، وكان منتج الخطاب الصحفي قد قدم ثلاثة حجج تدعم هذا

الطرح في أسلوب متسق لوضع مدى ما يعانیه بعض النواب من افتقار للمهارة السياسية بالنظر إلى ردود الأفعال تجاه ما يجرى على الساحة الداخلية خصوصا فيما يتعلق بالأطر السياسية، ويظهر هذا الضعف من خلال بروز بعض التصرفات التي تغلف في بعض الأحيان ببلاغة طنانة لا تتعدى نطاق القول، وغالبا ما تحاول أن تغطي على حالات الوهن والهزال التي هيمنت على عملية الأداء عموما. ويستند منتج الخطاب في تدعيمه لهذه الأطروحة على ما يلي: الحجة الأولى وهي " أن بعضهم كادوا يتخذون من قاعة المجلس حلبة للملاكمة وبعضهم اعتدوا على بعض المواطنين وبعضهم أغلقوا أحد المنافذ الذي يستخدمه الناس"¹⁸. أما الحجة الثانية فهي "كثير منهم جاء إلى هذه الوظيفة الشريفة والى هذه المهمة النبيلة بطرق... تفتقر إلى القدرة والمهارة يترفع البعض عن سلوكها"¹⁹. أما الحجة الثالثة فكانت "لو كانوا نوابا على الحقيقة لكانوا حماة للمواطنين الذين يزعمون أنهم يمثلونهم"²⁰. وتأسيساً لما سبق انتقد الكاتب الإعلامي الدور الباهت لبعض النواب على مستوى هذه المؤسسة الحيوية التي تعد أحد المؤسسات المفصلية في الدولة.

وأرجعه أحد الباحثين" إلى حالة من الإحباط بفعل الخذلان المتكرر من جانب الطبقة السياسية التي نجمت عنه حالة من اللامبالاة السياسية. فإن للأحزاب السياسية نصيبا من المسؤولية..."²¹ وفي هذا الصدد يقول ناصر جابي: "إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية تزامنت مع الانتقال السياسي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل هذه الفئات... هذه الأخيرة التي فشلت وتحولت إلى عامل عدم استقرار جدي في حالة الركود الاقتصادي والتهميش... خاصة في حالة فشل هذه الفئات في تأطير الثقافة السياسية الجذرية من خلال بناء مؤسسات تتميز بالحد الأدنى من الشرعية والتمثيل"²².

ودعا منتج الخطاب إلى مراجعة هذه التصرفات التي لا تمس بصلة بطبيعة الممارسة المهنية داخل المؤسسة التشريعية التي يفترض بوجه عام أن يعبر النواب عن مصالح الشعب وبشكل عام من خلال تفعيل جاد، تعمل على توحيد الإرادة الجماعية للمنظومة المؤسساتية، لأن المراهنة على هذه التصرفات في ظل التطور والتقدم الذي وصلت إليه بعض الدول الصاعدة لا تجدي نفعا وفي ظل التغيرات الدولية الراهنة والتحديات التي تواجه الشعب الجزائري كل هذا من أجل الحيلولة دون تدمير وتكسير الإرادة وإعطاء صورة لامعة لمؤسساتنا السياسية بهدف بعث وإعطاء حلقة لمشاريعنا في ظل دولة تلامس الفعل الديمقراطي.

وفي نفس الإطار أبرز الكاتب الإعلامي قادة بن عمار ما يدعم هذا الطرح استناداً إلى المعطى السابق في افتتاحية بعنوان "تعلموا من اردوغان" حيث انطلق منها الكاتب الإعلامي محمد الهادي حسني فقد استند قادة بن عمار على حجتين حيث تمثلت الأولى في "قام أحد البرلمانيين بالتهديد بمقاطعة الجلسة التي خاطب فيها اردوغان..."²³ ، أما الحجة الثانية فكانت "فقد هدد بإفساد العرس على طريقة نعب ولا نحرم بعدما منعه رئاسة المجلس الموقر من تشكيل كتلة برلمانية" أما الحجة الثالثة فتمثلت في "لا يملكون موقفاً مستقلاً عن المخطط لهم سواء كانوا في موالاته... أو في معارضة النفاق أو حتى استقروا في المنزلة بين المنزلتين..."²⁴ .

فقد اتضح من خلال الخطاب المذكور، أن منتج الخطاب الصحفي ركز على مسألة الفقر السياسي، حيث يكشف عن اختلاف قائم داخل المؤسسة مفاده تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. حيث نرى أن استدعاء الرجل القوي في تركيا كان

نتيجة منظور الذين يملكون رؤية وطرح لبعث التنمية في الاستفادة من تجارب الآخرين بوصفها حققت معجزة نهضوية على جميع الأصعدة، في حين نلاحظ أن هناك بعض من (النخب البرلمانية) يقاطعون هذه الزيارة.

الاختلاف أول ما يفصح عن تعدد المنطلقات في التعاطي مع الأولويات حيال المشاريع وكذا اختلاف مرجعياتها، غير أن المسكوت عنه أيضا ما ينفك متصلا بموضوع شديد الأهمية ألا وهو مسألة التوافق حيث يقتضي على الأقل إلى عنصر التنسيق وبطبيعة الحال يقود إلى إمكانية تبادل الأدوار، ولا شك في أن هذا الأخير ينطلق من رؤية إستراتيجية واضحة ويعتقد الباحث أن هذه المعادلة يكتنفها نوع من الضبابية إن لم نقل غائبة تماما في كل الأحوال.

ففي هذا الصدد تشير سمرا فرحات قائلة: "الجميع في الجزائر... برلمانا وأحزابا وشخصيات سياسية، واقتصادية... يحدق في فراغ ويشيد به، وكل واحد يحاول إقناع نفسه وإقناعنا معه بأن كل شيء على ما يرام وبأن الجزائر تعيش عصرها الذهبي مستبعدة كل الحقائق التي تشير بعكس ذلك تماما لا شيء سوى لكي لا يسقط في امتحان الكفاءة والحكمة فالكل يتبارز ويتسابق ليحجز لنفسه مكانا على سلم الكفاءة- الذي وضع هو الآخر ظلما وبهتاناً- حتى ولو كذب على نفسه أولاً وعلى الرئيس ثانياً وعلينا نحن الشعب ثالثاً"²⁵.

وفي هذا الصدد قدم الكاتب الإعلامي حبيب راشدين في سياق الأطروحة السابقة حجج تدعم طرحه وهي "البحث بجدية وعقلانية عن برنامج إصلاح توافقي، إصلاح في السياسة والاقتصاد وفي ملفات إعادة تأهيل مؤسسات الدولة"²⁶، أما الحجة الثانية فهي "توافقات يلتزم بها المرشحون لاحقا أي كان الفائز بثقة الناخبين"²⁷،

أما الحجة الثالثة فهي "فمع كل ما تدعيه الأحزاب من تمييز في المرجعية السياسية أو في البرامج فإنها ملزمة بتقديم أجوبة توافقية لكثير من الملفات الحساسة جزء منها مدرج في الإصلاح الدستوري الجاري إعداده"²⁸.

5-1- الدستور وصناعة الحلم الوطني الجامع :

يقدم منتج الخطاب الكاتب الإعلامي حبيب راشدين ثلاثة حجج يستند إليها في دعمه لهذا الطرح، تمثلت الحجة الأولى "في العادة فرصة للمجموعة الوطنية عند إنشاء الدساتير وتعديلها تفتح الحوار المجتمعي وسبر آراء المواطنين حول مسائل مطروحة تتمثل في ماهي العيوب و مواطن الخلل والقصور في العقد الاجتماعي الساري المفعول والتي تحتاج إلى فعالية وتحديد الوفاق"²⁹. أما الحجة الثانية "... حاجة المواطن الى قدر من الحماية من تغول السلطات... عبر ترسيخ مبدأ الاستقلال القضائي"³⁰، وكانت الحجة الثالثة. "التفكير في صيغة دستورية تفتح مجال المشاركة لأهل العلم والمعرفة والذكاء في ممارسة نوع من الخبرة والحسية العلمية للسياسات الحكومية والرجوع إليها في صناعة الحلم الوطني الجامع"³¹.

6-1- أطروحة النخبة المستأثرة بالحكم بالتفرد بصناعة القرار:

ويؤكد الكاتب في أطروحة ثالثة في نفس المقال حيث تمخض عن هذه الأطروحة حجتين استند إليها لتبرير طرحه تمثلت الأولى في "احتكرت بالكامل فضاء صناعة الحكم الوطني الجامع وكأن الشعب هو كيان قاصر لم يؤهل بعد لتولي تدبير إدارة أمره بنفسه"³²، أما الحجة الثانية فهي "فقد تمت كتابة الدساتير التي تم إعدادها داخل مكاتب مغلقة على يد حفنة من الخبراء الدستوريين

في أحسن الأحوال³³. يتبين من خلال ما تقدم غياب المنظور السياسي الواعي بالنظر إلى طبيعة الوضع والتحديات التي تواجه البلاد نتيجة للتغيرات الدولية ويكشف في فحوى خطابه الاتجاه الكاشف عن الدور السلبي للفلسفة التي تنطلق منها عملية الأداء نتيجة لتصلب الفعل البيروقراطي.

ونستخلص من الطرح الذي وصل إليه العياشي عنصر في هذا السياق: فتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات قد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع³⁴. إذن يمكن القول أن عصب المشكلة يكمن بشكل أساسي في عدم قدرتها (النخبة السياسية) في تقديم ذاتها إلى الآخرين بالصورة المناسبة، ويرجع السبب في ذلك لقوة الإدارة المبنية على اتصال مؤسساتي هزيل، إضافة إلى غياب الفعل الديمقراطي الذي انبثق منه هذا الشرخ الكبير، ويعتقد الباحث أن هذا المسار يرجع بالدرجة الأولى إلى تجذر مخرجات السياسة المتبعة والمنتجة منذ الاستقلال.

يتضح من استقراء ما سبق، أن الخطاب يكشف عن تعاط سلبي مع الواقع، ونزعة تشاؤم تغطي على محتوى كامن في الخطاب. ويضيف الكاتب الإعلامي وبخطاب تحذيري في طرحه القائل: "أن جوهر الصراع بين النخبة على التعديلات الدستورية ليس له دوافع إصلاحية للدولة وبناء مؤسسات ديمقراطية تقترب من تجسيد مبدأ الشعب هو مصدر السلطات، لأن المبدأ قد ضرب في المنبع"، وبخطاب تحذيري آخر في سياق الحماية الغائبة للمواطن قائلاً: "وحين ينجو من تعسف المنظومة البيروقراطية... تطاله مؤسسة العدالة

التي لا تختلف هي الأخرى" ³⁵. وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد فإن الحديث عن طرح رؤية مستقبلية تتبأ بحلحلة حقيقية للمشاريع قد يصبح رهان مازال الطريق إليه بعيداً.

وهو ما يفصح عن ارتباط المصلحة البرغماتية بوصفها مصلحة ضمن الأولويات لا مصالح إرادة الجماهير وآمالها بمصلحة من يتحكمون في الفكر الواحد للعقد الاجتماعي، أي عدم التوافق، يؤشر كل ذلك على أزمة في العقل السياسي، ووقوعها في شرك الطرح المحتكر وعدم إقحام النخب الفكرية في إعطاء رأيها لمخرجات فلسفة الطرح المعهود من خطابات طنانة وفضفاضة لا تفي بالغرض المنشود، وتفترق للمنظورات الواعية التي تبرر للأفكار والحسابات الضيقة؛ الأمر الذي يجعلها غير مرغوب فيها حيث لن تقود حركة تغيير في سياق الأطروحات والرؤى التي تقود بالضرورة إلى معاكسة تيار الخطاب المترهل والهزيل.

7-1- أطروحة عقد اجتماعي بين أهل مجتمع القلة:

ويشير منتج الخطاب في أطروحة أخرى في هذا الصدد استناداً إلى ثلاثة حجج، تمثلت الأولى في "فمسودة دفتر الشروط المفروض على لجنة تعديل الدستور شبيه بحل معادلتين من الدرجة الثانية يبحث فيها عن التوفيق بين مجهولين" ³⁶، أما الحجّة الثانية فكانت "تدبير دستوري يجنب السلطة حرج الدعوة إلى عهدة رابعة لها أكثر من مانع ومعوق، مع تخريج صيغة توافقية تسمح للنظام بتجاوز عقبة نهاية العهدة الثالثة قبل أقل من عام" ³⁷، أما الحجّة الثالثة فهي "تغيب المواطنين في جميع عمليات كتابة أو تعديله إلا ما يكون من دعوته لأداء شهادة الزور عبر الاستفتاء" ³⁸. وفي هذا الصدد يطرح فكرة أخرى مفادها الحماية الغائبة لمطالب عامة المواطنين، ويستند إلى حجج مدعمة على النحو

التالي: " فالمواطن على مدار السنة لا يوجد في احتكاك متصل، لا مع السلطة التنفيذية ممثلة في الرئاسة والحكومة ولا مع السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان لكنه في رباط دائم على خطوط المواجهة والعراك"³⁹. معنى هذا أن الفحوى الذي يصدر عن هذا الخطاب يتمثل في آلية تلبية الحاجات وتطلعات المواطنين تستدم بالفعل البيروقراطي الذي يقوم بقضم كل الأولويات التي يتطلع لها المواطن؛ الأمر الذي يجعل معالجة هذه المحاور غير واردة في أولوية الاهتمامات بالشكل الرئيس على مستوى النخب السياسية.

وفي هذا الصدد يشير أحد الباحثين أن علاقة القوى السياسية بالمجتمع تثار مسألة استيعاب الأحزاب المتعددة لكل القوى والتيارات التي يروج بها المجتمع الجزائري، وهنا تطرح بحدة إشكالية المشاركة في الانتخابات، إذ أنه في الآونة الأخيرة غدت نسب المشاركة فيها ضعيفة وأصبح عزوف الهيئة الناخبة متكررا وغير اعتباطي⁴⁰.

ويبرز الخطاب أن هناك اختلاف في الرؤى حيث يغلب على كل طرف تكتيكا معيناً يقضي الأول بتجاوز عقدة عالقة بطريقة ما في الوقت الذي يكشف عن بعض المماثلات في تسيير بعض المسائل التي تعكس خطاب الجماهير، مقابل القبول على مضمحل جزئي لبعض القضايا، في حين يرى البعض الآخر بحث كل السبل المتاحة.

استناداً إلى ما تطرقنا إليه سابقاً فإن الخطاب المنتج للكاتب الإعلامي حبيب راشد فحواه خطاب ينتصر للجماهير ويحاول أن يدافع عن القضايا الوطنية المستعجلة. فالواقع أن طرح هذه الفكرة جاء في ظل فشل وعدم تنفيذ وتحقيق حاجات الجماهير فمنتج الخطاب من وجهة نظري ينبه لإيجاد مناخ سياسي يسمح بمراجعة

نقدية على مستوى إدارة لها خارطة اتصالية لدى قطاع واسع من النخب السياسية، وفي نفس الوقت يدعو الخطاب إلى مراجعة الخطاب السياسي وتوحيد الإرادة والابتعاد عن الأطروحات السطحية التي تفتقد للطرح الموضوعي ومن ثم يصبح الحديث لحمل النخب السياسية لتقويم خطابها السياسي اتجاه القضايا المستعجلة والمطروحة على الساحة الجزائرية على وجه الخصوص .

8-1- أطروحة هزال بعض النخب الوطنية في استبطان الرؤى المستقبلية:

انطلق منتج الخطاب الكاتب الإعلامي عبد العالي رزاق من هذه الأطروحة حيث استند إلى مجموعة من الحجج على النحو التالي فالحجة الأولى: "تظليل الرأي العام وإعطاء الانطباع بأن الجزائر ليست كما يجرى في بلدان الحراك العربي وان موجة التغيير حدثت في 1988". أما الحجة الثانية: "تحتاج فقط إلى دعم شعبي لمواصلة إصلاحات الرئيس وتجديد العهدة الرابعة لأن ما يحدث في بلدان الحراك العربي هو انهيار للدولة الوطنية"⁴¹. أما الحجة الثالثة: "أن أصحاب هذا الرأي يشتركون في تبرير الفساد والتلاعب بأموال الدولة وإجراء تعديل جديد ليصبح ثالث دستور في عهد الرئيس بوتفليقة"⁴². وفي السياق نفسه يطرح الكاتب أطروحة ثانية في نفس المقال لا استفتاء على الدستور ولا العهدة الرابعة. حيث استند إلى حجة تبرر هذا الطرح مفادها: "فإن أصحاب القرار يفضلون الإبقاء على النظام شبه الرئاسي الذي ما تزال المستعمرات الفرنسية القديمة تعمل به"⁴³. أما الحجة الثانية: "فالأحزاب السياسية الراضة لعهدة رابعة تعترضها نوعا من التضيق والخنق من طرف السلطات"⁴⁴.

فمن خلال ذلك يكشف منتج الخطاب أن البعض يحاول أن يكرس مفاهيم تتماشى وطبيعة الموروث الثقالي المتشكل نتيجة

للدور الهامشي لبعض الأحزاب السياسية التي تفتقد إلى النضج والوعي والتي حسمت موقفها إزاء تزكية الرئيس.

إن الملاحظ المدقق في الاختلافات والآراء، والاتجاهات المتباينة، وفي بعض الأوقات المتناقضة لبعض الأحزاب السياسية مع بعضها البعض من جهة وبين أحزاب (المعارضة) والسلطة من جهة أخرى حول العديد من الموضوعات والقضايا المختلفة وعلى وجه الخصوص السياسية.

فالخطاب حسب ما يعتقد الباحث ابرز المكايده السياسية وفي نفس الوقت يعكس مستوى الوعي الهزيل عند الأحزاب للمفهوم الديمقراطي، وخصوصا تلك التي تحصل وتتمحور حول القضايا الأساسية بوصفها ضمن أولويات العمل الحزبي، في حين تجد بعض الأحزاب السياسية عملها ينحصر فقط في الابتزاز السياسي ومحاولة الحصول على أي شيء يحقق براغماتيتها. فيما أبرز الخطاب الحجة التي تؤكد ضيق الهامش المتاح لبعض الأحزاب السياسية حيث تجد أن هناك تناقض وضعف في عدم الاستطاعة حتى في تعيين أمينها العام، في حين تجد الأحزاب السياسية الراضية إلى ذلك تتعرض إلى نوع من التضييق من طرف السلطة السياسية فهنا برر الخطاب الصحفي في أحيان كثيرة ما تتعرض له الأحزاب السياسية التي لم تتكيف وتتصهر مع الخط الذي يرضي السلطة السياسية على وجه الخصوص.

9-1- أطروحة معمرون قد استنتاهم قانون الخلود في السلطة من أحكام قانون التقاعد الطبيعي:

ينطلق منتج الخطاب الكاتب الإعلامي حبيب راشدين من سياق النهج الديمقراطي والتعددية السياسية الحزبية حيث أبرز في إنتاج خطابه حجج مدعمة للطرح الأنف الذكر على النحو التالي تمثلت

الحجة الأولى في "هل يعقل أن يكون البشر أعلم من العباد من رب العباد، وقد اختار جل جلاله يحمل رسالته الخاتمة محمد صلى الله عليه وسلم وهو في العقد الرابع"⁴⁵. أما الحجة الثانية: "بعث عيسى عليه السلام وهو في المهد ليتم رسالته وهو في العقد الثالث باستثناء نوح عليه السلام"⁴⁶. أما الحجة الثالثة "لحظات التغيير كانت في الغالب من قادة شباب بدءاً من اسكندر المقدوني الذي طوى الأرض تحت إقدامه وهو دون الرابعة والعشرين". أما الحجة الثالثة فهي "انتهاء بنابليون وقد ملك أوروبا حتى جبال الأورال وهو دون العقد الرابع"⁴⁷.

فمن خلال ما تقدم يفصح منتج الخطاب على أن الخطاب السياسي للسلطة يحمل دوماً خطب رنانة التي تتغذى دائماً بالهامش الديمقراطي والتعددية السياسية التي تنتهجها. وأشار الخطاب أن أساليب المراوغة لا تزال قائمة على الرغم من مرور عقدين من الزمن من إعلان التعددية السياسية. فالخطاب يركز ويشخص طبيعة الرواسب و ظاهرة التكلس التي أحالت دون الوصول إلى رؤى وطرق جديدة في إدارة الشأن العام. ويؤكد روبرت دال في السياق نفسه: "... ذلك أن ميراث الماضي يترك بصمة قوية على الحاضر كما أنه يؤثر في المستقبل"⁴⁸. ويؤكد منتج الخطاب في ذلك و يدعو في نفس الوقت قائلاً: "... لا بد من الوثوق بقدرة الشباب على حمل الأمانة"⁴⁹. التي كلفونا بها شهدائنا الإبرار ومجاهدين الأبطال في دحر المستعمر الغاشم حيث يشير في نفس السياق: "ثم لا مانع بعد ذلك أن نعضدهم بحاشية من الحكماء والمسننين وذوى الخبرة، يتولون المشورة دون إلحاق داخل غرفة الشيوخ، ثم نحرم على من هم فوق الأربعين بقانون دستوري ملزم، المناصب القيادية في الأحزاب، وغرفة النواب، والحكومة ومختلف مؤسسات الدولة ولهم بعد ذلك أن يتمتعوا بما طاب في جناتهم حتى يتطيب جنانهم". ويدعو الكاتب

الإعلامي أيضا إلى: "أن يعترف المسنون بأن الحيلة عند المعمرين هي ترك التحايل على الزمن"⁵⁰. وبهذا اعتقد أن الخطاب ينتصر إلى الشباب الجزائري الذي بمقدوره أن يضيف قيمة مضافة إلى الوعاء التتموي للبلاد يعني حالة الضعف التي عادة ما تكون ميؤس منها في مسار التنمية والإصلاحات عموما.

10-1- أطروحة مرض الرئيس وسيناريوهات أصحاب القرار:

مثلت السيناريوهات انعطافا حاسما في تنامي فكرة النقاش والجدل حول منظورات بعض الأوساط السياسية وكانت هذه الأطروحة أكثر الأطروحات المركزية حضوراً في سياق هذا الجدل والخلاف فقد انطلق منتج الخطاب الكاتب الإعلامي عبد العالي رزاق في مقال بعنوان "سلال رئيسا بالوكالة"، ففي إطار رصد الخطاب للحجج التي تدعم هذا الطرح تمثلت الحجة الأولى: "هناك من نرى أن أفضل السبل لتسيير البلاد في غياب الرئيس هو اللجوء إلى الطريقة التي استخدمها الرئيس الأمريكي 32 وهو فرنكلين ديلاانو روزفلت 1882 - 1945"⁵¹. أما الحجة الثانية: "الرجل أصيب بشلل الأطفال عام 1921 وعمره 39 سنة أقعده ثلاث سنوات غير أنه تمكن من الوصول إلى رئاسة أمريكا سنة 1933 دامت 12 سنة، وتقلد الرئاسة لأربع عهديات وكان مريضا حين دخل العهدة الرابعة"⁵². أما الحجة الثالثة: "يتحول رئيس الحكومة بتصريف الأعمال ومرشح للرئاسيات في الوقت نفسه"⁵³. وقد تمثلت الحجة الرابعة: "تقوم الأوساط السياسية بتسليط الأضواء الإعلامية على نشاط الوزير الأول ليغطي الفراغ الذي تركه غياب الرئيس"⁵⁴. أما الحجة الخامسة: "حتى لا يشغل الرأي العام الجزائري بما تضمنته المادة 88 من الدستور التي تنص في فقرتها الثانية على أنه في حالة استمرار المانع بعد انقضاء 45 يوما يعلن الشغور بالاستقالة وجوبا"⁵⁵.

11-1 - أطروحة أهل الحل والعقد وثقافة الانبهار بالأخر:

ثم يطرح أطروحة ثانية فقد استند منتج الخطاب إلى حجتين في هذا السياق على النحو التالي تمثلت الحجة الأولى: "إن العارفين بشأن أصحاب القرار في البلدان العربية والإفريقية أنهم لا يديرون تحمل تداعيات مرض رؤسائهم فيلجئون إلى المستشفيات الغربية حتى ... يحصلون على شهادة براءتهم"⁵⁶، أما الحجة الثانية: "أغلب هؤلاء الرؤساء الذين أرسلوا للعلاج بالخارج أعيدوا إلى بلدانهم جثامين أو في حالة ميؤوس منها"⁵⁷. وفي السياق نفسه يشير في أطروحة ثالثة من يخلف بوتفليقة حيث قدم مجموعة من الحجج لتبرير طرحه على النحو التالي تمثلت الأولى في: "... لن يكون الوزير الأول عبد المالك سلال، الذي قامت أطراف في السلطة بتلميع صورته منذ توليه رئاسة الحكومة"⁵⁸. أما الحجة الثانية: "هناك أطراف في السلطة رفضت وجود صورة الرئيس في الملعب أثناء تسليم كأس الجمهورية للفريق الفائز بها الذي يموله أحد المقربين من الرئيس". أما الحجة الثالثة: "ما حدث... هو الولاء في الجزائر لم يعد للوطن وإنما بات مرتبطا بالأشخاص". ويؤكد منتج الخطاب في أطروحة أخرى تصب في نفس السياق مفادها أطروحة إدارة أزمة مرض الرئيس والسيادة المنقوصة: فقد أوضح الكاتب الإعلامي عبد العالي رزاق من خلال تعاطيه مع هذه الأطروحة بشكل مباشر على الضعف الذي انتاب إدارة أزمة مرض الرئيس، وفي هذا المنحى يذهب منتج الخطاب إلى الاستناد إلى حجة تقوم بتبرير الطرح المشار إليه فيما سبق والمتعلق بالضعف في إدارة مرض الرئيس الذي يفسر على أساس أنه ضعفا كونه يتغذى من الهبات القديمة بلورتها منظومة لها قصر في النظرة الاستشراافية نتيجة لافتقادها المهارات وقوة البعد الاتصالي مع الآخر. حيث استند

إلى حجة في ذلك: " ... لان كاميرات مستشفى فال دغراس ومستشفى المعطوبين ستحتفظ بالصورة والصوت لكل تحركات الرئيس ومن يحيطون به"⁵⁹. أما الحجة الثانية فتتمثل في: "تكتمل الصورة لدى فرنسا في جمع أسرار الدولة الجزائرية" أثناء الاستعمار وبعد استرجاع السيادة" في أرشيف واحد"⁶⁰. أما الحجة الثالثة: "عندما نحتفل بالذكرى المئوية لاستقلال سيدرك من يحكمون الجزائر يومئذ أنهم مرهونون لفرنسا لان القانون الفرنسي يسمح بعد مرور خمسون عاما بنشر الأرشيف"⁶¹.

ويوضح الكاتب الإعلامي ضمن إطار الرصد السابق عن طبيعة العلاقة فهي علاقة تلازم بين الأولى والثانية فهو يضطلع بتبني هذه الأطروحة وهي شديدة الارتباط بالموضوعات السابقة التي تطرق لها منتج الخطاب التي جرت فيها الإشارة في ما تقدم مما يعني أن الدور الذي كان يتبناه هؤلاء أو من أوكلت لهم إدارة أزمة مرض الرئيس، كان يراهن على إدارة الأزمة لا حلها، أي أنه يعنيه دوران الأزمة في حلقة مفرغة بدلا من معالجة تطرح حلول وتنفس من حالة الاحتقان الذي مر بها (الرأي العام الجزائري). ويستند الكاتب الإعلامي إلى حجة مدعمة لهذا الطرح وهي: "فوزارة الدفاع الفرنسية تحولت إلى ناطق رسمي باسم السلطة الجزائرية"⁶². أما الحجة الثانية "فقد أخبرتنا بنقل الرئيس إلى مستشفى المعطوبين مثلما أخبرت روسيا أصدقاء الثورة السورية موافقة الرئيس بشار الأسد على حضور وفد سوري رسمي في مفاوضات جنيف"⁶³.

ونستنتج مما سبق أن منتج الخطاب أوضح طبيعة الدور السلبي الذي تقوم به بعض الأوساط السياسية، في حين وجه انتقاداً موضوعياً إلى الذي اقتنعوا من الوسط الداخلي للجزائر بهذا الطعم في طريقة إدارة

أزمة مرض الرئيس وغيابه في شح المعلومات حول الوضعية الحقيقية لهذه الأزمة. ويتبين من خلال ذلك أن بعض الأوساط السياسية قبلت هذه الصيغة في التعامل مع هذه القضية وبالتالي فهي رؤية تعكس على نحو ما الرغبة في تبرير وجهة نظر الفرنسيين في إمدادنا بالمعلومات في كل الأحوال. ففي هذا السياق يؤكد الباحثان: إن العضوية السياسية تعني التبعية العمياء، والتبعية العمياء لا تنتج النظر الكاشف عن معالم الطريق طريق إعادة بناء المشروع السياسي المطابق للتاريخ، والدولة الوطنية المعبرة عن الإرادات الجماعية، والتصورات الجماعية المستقاة من ينايع الواقع وممكنات التاريخ⁶⁴. إذن يمكن القول أن منتج الخطاب في فحوى خطابه لدى توجيهه الانتقاد للطريقة المتبعة اتجاه إدارة أزمة مرض الرئيس حيث يكشف من خلال هذا الفحوى إلى قوة مخرجات السياسة الفرنسية في تليين الطرف الذي ادار هذه الأزمة. وإذا تمعنا في الحجة الثانية اعتقد أن منتج الخطاب أوضح أن حتى الدول العربية وعلى رأسها سوريا ليست بمعزل عن هذه الإجراءات وعمليات التليين التي أصابت بعض أوساطها السياسية من خلال مخرجات السياسة الروسية.

حيث تشير الباحثة نورهان الشيخ في هذا السياق قائلة: فهي أكثر ميلا إلى احتواء الخلافات التي تتشب من آن إلى آخر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية أمنها القومي بالدرجة الأولى⁶⁵.

فمن خلال هذه الحجة التي طرحها منتج الخطاب يكشف عن المحتوى الكامن في الخطاب أن أولوية مصالح الدول الغربية قبل كل شيء المنطلقة من رؤية مستقبلية للحفاظ على أمنها القومي بالدرجة الأولى.

وتأسيسا لما سبق يعتقد الباحث أن أملاءات الخارج حتى حيال القضايا الداخلية أصبحت لا مناص منها نتيجة لتغييب وحجب بعض

الأصوات الحية "أصحاب الرأي التتوييري" وأصبح أمر التسليم للآخر والقبول بأنصاف الحلول، مما يجعلنا أسرى للطرح الأخر على أساس كونه يفتقر للفاعلية والجدة في إدارة شؤوننا بمعزل عن الآخرين.

من وجهة نظري الخطاب ينتصر إلى السيادة الوطنية الجزائرية بحكمة وخبرة حيال شؤوننا الداخلية، حيث يوضح في هذا الشأن بخطاب ينتصر لتطلعات الجماهير مفاده: "أن ظهور الرئيس سيضع حداً للإشاعات والتظليل الإعلامي عن من تنبؤ في سوء تسيير الأزمة ومن استغلوها لتقزيم صورة الجزائر أمام الرأي العام الدولي"⁶⁶.

حيث ارتبط كما في السابق تمادي بعض من كانت لهم زمام أمور إدارة الأزمة حيث تمخض عليها عاملاً مساعداً على فتح بعض الثغرات للشائعات والتظليل، حتى لا يحتاج الأمر إلى كبير الاستدلال للوقوف على مدى التراجع في هذا الشأن ذلك أنه تراجع بين وملحوظ، وضمن هذا النطاق يبرز خطاب الكاتب الإعلامي قادة بن عمار ليتقاطع مع الكاتب الإعلامي عبد العالي رزاق في الأطروحات السابقة عبر خطاب صحيفة الشروق (افتتاحيتها) عن ضعف عملية الأداء في القضية التي تم التطرق إليها، حيث استند إلى مجموعة من الحجج تدعم هذا الطرح وتقوى مصداقيته مركزاً على هذه الأطروحة المتمثلة في حجب المعلومات عن وضعية الرئيس حيث برر هذا الطرح على النحو التالي، الحجة الأولى: "هناك نوع من السياسيين والمناضلين... أنهم شكلوا كومندوس خاصاً دوره رصد ومتابعة جميع من يعترض للرئيس في مرضه بأي همزة أو غمزه فيتم وضعه في القائمة السوداء"⁶⁷. أما الحجة الثانية: "هذا الكومندوس لا يتوانى أيضاً في استعمال عبارات مضللة مثل القول أن البعض لا يتصف بالأخلاق ولا المروءة وحتى التربية الصحيحة والسليمة"⁶⁸.

وقد أكد منتج الخطاب لدى إعطائه أمثلة على عدم قدرة هؤلاء في طرح منظور في سياق الاتصال السياسي وآلياته بمختلف أصنافه لتمرير المعطيات والمعلومات إلى الجماهير. حيث يقول الكاتب في هذا الشأن: "أن بوتليقة لا يحتاج إلى مثل هؤلاء المدافعين عنه من الجثث السياسية المتعفنة والتي رماها الشعب في كل الاستحقاقات الانتخابية السابقة"⁶⁹ ويعزى الأمر إلى ذلك في تردي أداء الأحزاب السياسية.

ويوضح أحمد يوسف أحمد وآخرون في هذا الإطار أن الأمر رهنا باختلال في مفهوم العمل الحزبي لدى الأحزاب العربية نفسها ولعجزها عن تطوير هياكلها التنظيمية وأطرها الفكرية على نحو جعل تلك الأحزاب تعيد إنتاج تصورات غير منتجة...⁷⁰

ونستنتج مما سبق يخفي الطرح المرجئ تحت هذه الأطروحات التي تتقاطع مع بعضها وعلى وجه الخصوص ما انطلق منه الكاتب الإعلامي قادة بن عمار أن ذهنية لدى قطاع من بعض الأوساط السياسية تتوسل بالمرآة وترمي إلى القفز على حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في المعلومات. حيث نجد هذا الثابت في كثير من المواضيع. فيما تبدي تغنتا تجاه نفس هذه القضية في المواضيع التي ترى فيها أنها من الممكن أن تشكل لها إحراجا كبيرا أمام البعض الآخر.

ويشير الباحثان كاهين وكيلر في هذا السياق بقولهما: "... إن الاحتياج الذي يدفع بالإنسان إلى التفاعل الاجتماعي هو على الأقل بقوة الاحتياج إلى المعلومات نفسها"⁷¹.

ويمكن القول أن الخطاب المراد توصيله ضمنا يتمثل في كون هؤلاء لديهم استفادة على المستوى المصلحي الشخصي أكثر من التفكير في المصلحة العامة ومن جانب آخر يمكن القول أن الخطاب الافتتاحي للصحيفة قد عكس على نحو ما، رؤية منتصرة للشعب،

وهي رؤية تتفق مع الطرح الإعلامي الذي يتسم به على اعتبار أن الصحيفة تصدر في كل الأحوال عن وجهة نظر نخب فكرية ذات طرح عميق حسب ما يعتقد الباحث.

ويشير الكاتب الإعلامي قادة بن عمار بخطاب تحذيري: "... يحتاج الشعب إلى قرارات مصيرية تسيّر شؤونه العامة ومصالحه، قرارات يجب أن تكون بأمر الدستور لا بأمر الدكتور لأن الحفنة من الكومندوس السياسي... لا يهملها الرئيس بقدر ما تهتم لاستمرار مصالحها"⁷². وفي نفس الشأن يقول بخطاب ثاني: "إن المسبحين بفضائل السلطة لن يتوانوا عن الذهاب بعيدا عن مخططاتهم من أجل استمرار حالة الغموض على اعتبار أنهم سادة الغموض... وحتى يقضي الله أمر مفعولا"⁷³.

1-12- أطروحة السبات السياسي الذي تعيشه البلاد:

انطلق الكاتب من هذه الأطروحة التي يشخص بها طبيعة الوضع الراهن نتيجة لضعف "المعارضة" المتمثلة في الأحزاب السياسية حيث استند إلى حجة تبرر طرحه الأنف الذكر المتمثلة في: "لا يردون على الإشاعات التي تملك البلد إلا بمزيد من البيانات الرسمية التي لا يصدقها حتى من يكتبها"⁷⁴. فمن خلال ذلك يكشف الخطاب عن هزال الجسم السياسي، كأنما يقول انه ينبغي على الأطراف السياسية الابتعاد عن الخطابات الجوفاء التي تهدد استقرار البلاد وتقزم وتحجم دورها محليا عربيا وإقليميا.

ومن هنا نستخلص لما توصل إليه الباحث في الدراسات الإستراتيجية حسني عبيدي يقول: "مرة أخرى نجد الجزائر نفسها رهينة حسابات ضيقة... لن تؤدي إلا إلى إضعاف الأداء السياسي والاقتصادي للبلد وتزيد من تأخير مسارات الإصلاحات والهاء المواطن بفقاعات غير منتجة..."⁷⁵

ويشير الكاتب **قادة بن عمار** في مقال آخر لتدعيم أطروحته المتمثلة في: **التمسكون بالرئيس** باستناده إلى مجموعة من الحجج هي الأولى أن: "عدد كبير من هؤلاء الذين صنعتهم مرحلة بوتفليقة لا يريدون التخلي عنه"⁷⁶. أما الحجة الثانية فهي: "ليس لسبب إنسانيتهم المفرطة والتي لم نر دلائل عليها في تعاملهم مع الشعب، لكن هؤلاء بدون الرئيس عراة في شارع مزدحم"⁷⁷. أما الحجة الثالثة: "لم تتجح الدولة الوطنية في صناعة النخب ولا أحزاب أو حتى طبقة سياسية بإمكانها أن تستمر رغم جميع الظروف الصعبة التي يمكن أن تحدث بحكم القضاء والقدر أو بحكم التخطيط والمؤامرات الداخلية والديسائس"⁷⁸.

يتضح من خلال ما تقدم أن منتج الخطاب ركز في فحوى خطابه على الواقع الذي تعيشه بعض النخب السياسية التي تمر بمرحلة مخاض تبدو عسيرة نتيجة للفقر في التفكير السياسي وغياب الكفاءة في عملية الأداء سواء على مستوى المدخلات أو المخرجات التي بطبيعتها الحال تمر عبر مراحل وآليات تؤثر في عملية المخرجات فهي ترى نفسها لا تستطيع مسايرة الحياة السياسية بمعزل عن الجهة التي ساهمت في وصولها إلى العمل السياسي الوظيفي لا العمل السياسي الذي يطرح رؤى ومنظورات طويلة المدى.

بالرغم من أن قراءة عصر نهضة التراث هي في حد ذاتها الدعوة إلى التكيف مع العصر الحديث وتوظيفه في مسيرة نهوض، إلا أنها اعترفت بسمو الفكر الغربي الحديث ومركزيته في قراءة التراث... لذلك تحول الفكر النهضوي أو التنويري إلى فكر تلفيقي وانتقائي حاول دمج أفكار عدة تمثل الديمقراطية... في فكر تراثي فضفاض وانتقائي،... وتغاضى إلى حد بعيد عن البعد الفكري الفلسفي الذي يبني مستقبل الأمم نتيجة الاعتماد على رؤى ومنظورات مجتمعية⁷⁹.

ويعتقد الباحث أن الأمر مفاده عدم وجود سياق فكري موضوعي بالإضافة إلى أن الاهتمام بالقضايا التي تعكس خطاب المواطن محدود جدا نتيجة للفلسفة التي ينطلق منها وارى أن حل هذه الإشكالات يكمن بالدرجة الأولى في تقليص الهوة بين النخب السياسية وال جماهير وفق معايير الديمقراطية الحقيقية لا عمليات المراوغة والتحايل بالخطابات الفضفاضة، بل بتوحيد الإرادة قصد الخروج من دائرة التفكير الضيق والثانوي إلى أفق التوحد الحتمي على وجه الخصوص.

إضافة إلى ذلك أنه ما لم يكن هناك تغيير في إستراتيجية الخطاب اتجاه الجماهير، والابتعاد عن الأفكار المعلبة غير المنتجة، وما لم تكن هناك وثبة صادقة من طرف النخب الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية قائمة على الاتساق مع الذات وإعادة تحديد السبل الناجمة وفق حسابات ممنهجة بغرض معرفة جميع الأساليب الفاعلة لتحقيق الأهداف المصيرية فإن أفاق الحلول والسبل لتحقيق مسار التنمية حيال الإصلاحات التي تم الإعلان عنها على مستوى جميع الأصعدة تبقى بعيدة التحقق لأنه بغير هذا تبقى سياسة تدمير الذات ونعيد تكرار الأخطاء السابقة.

2- قضية تأزم وهزال الأحزاب السياسية

تندرج تحت هذه القضية الأطروحات المركزية التالية:

2-1- أطروحة ضعف خطاب الأحزاب:

في أطروحة ثانية من نفس المقال انطلق منتج الخطاب من هذه الأطروحة ليبين كشف المستور داخل جسم السلطة السياسية حيث استند إلى مجموعة من الحجج تدعم طرحه مفاده أن الحجّة الأولى: "استعمال عبارات البحث عن عذرية جديدة واتهام المعارضة بالتلون"

⁸⁰. أما الحجة الثانية: "هو وصف بقدر ما استهجنه البعض، إلا أنه يؤدي غرضه الحقيقي والمباشر في كشف المستور داخل جسم السلطة ويفضح طبيعة الخطاب السياسي المستعمل هنا وهناك"⁸¹.

ويعتقد الباحث أن الكاتب الإعلامي **قادة بن عمار** يريد أن يفصح عن محتوى الخطاب مفاده ليس وليد اللحظة بل نتيجة الموروث الذي بلور الفلسفة الإدارية والتنظيمية في معالجة الموضوعات التي أحالت دون الوصول إلى تلبية إشباع الحاجة التي تعكس اهتمام المواطنين عند النخبة السياسية البرلمانية.

ويطرح ناصر جابي في السياق ذاته أن فشل الأحزاب وتقلص دورها... وفشل النخب والقيادات في توجيه الحركات الاجتماعية المنفتحة على التعددية السياسية، الأمر الذي أدى إلى بروز نوع من المواجهة والصراع حيال مؤسسات الدولة الوطنية فالمتعمق قبل التعددية يلحظ أن التاريخ السياسي للجزائر بداية من الحقبة الاستعمارية التي أفرزت الكثير من المعطيات في فترة الجزائر المستقلة والتي تم إعادة إنتاجها على جميع الأصعدة سياسيا، ثقافيا، ومؤسساتيا وعلى مستوى النخب والأدوار التي أدتها في تاريخ المجتمع والدولة في الجزائر ولا يمكن فهمها دون الرجوع الى التاريخ⁸². ويعزى الأمر في ذلك حسب ما استخلصه إسماعيل قيرة وفضيل دليو وآخرون وفقاً لأطروحة مظاهر السلوك السياسي: "أن هذه الأوضاع التي تتسم بالتردي وباحتمالات متعاضمة لاستمراره في المستقبل هو غياب مرجعية مشتركة لدى الأحزاب الجزائرية، أو كما يرى الأستاذ حربي بأنه وراء الخطاب الديمقراطي تختفي في أغلب الأحيان فصائل خرساء عبر انشغالات أنانية غير مدركة لتراتبية القضايا الوطنية المستعجلة، مما يزيد في قتامة هذه الصورة المؤلمة هو اختلاف مؤيدي أحزابنا في

درجة حملهم للإيديولوجية وفي درجة وضوحها وتشوهها، الأمر الذي زاد من وتيرة التناقض بين الذوات ...⁸³

2-2- أطروحة الجهل المقدس والأحزاب المستباحة:

ففي نفس الإطار يقدم الكاتب الإعلامي عبد العالي رزاقى هذه الأطروحة في إطار الضعف الذي انتاب الخطاب الوطني حيث استند على النحو التالي: الحجة الأولى: "الواقع المعيش لم يعد يقبل الخطاب الوطني ولو كان يتضمن وعظا دينيا"⁸⁴. أما الحجة الثانية: "لم تعد الوطنية التي يتحجج من بها من هم في السلطة مقنعة في أقطار الوطن العربي"⁸⁵. أما الحجة الثالثة: "أن لكثير من الملوك والرؤساء والأمراء اختطفوا السلطة من آبائهم وتكروا لهم أو تسلموا السلطة وتكروا لأبائهم الذي لم يكونوا في السلطة"⁸⁶. وفي السياق نفسه يشير عمار يزلي قائلاً: "لم يأخذني العجب من مستوى الخطاب... عند بعض الكائنات الحزبية ... التي تجهر بالسوء ضانة أنها تقدم صكوك الولاء والطاعة العمياء، بقدر ما هالني مستوى التماذي في التزلف الذي لم نعرف له مثيلاً حتى أيام الحزب الواحد"⁸⁷.

وتأسيساً لما سبق خطاب الصحيفة ينحو في مجمله باللائمة على السلطة السياسية والمتمثلة في نخبةها السياسية ويحملها المسؤولية على عاتقها، في ظل عجز من طرف النخب كشف عنه منتجو الخطاب في صورة الهشاشة والافتقاد إلى الخبرة والحنكة والخيال السياسي في إعطاء موقف أكثر جرأة وجدية في العمل للحد من الإشكالات التي تكبح مسار التنمية والإصلاحات على جميع الأصعدة. وفي هذا السياق يؤكد أحد الباحثين أن هذا الحزب ظل يتأرجح بين خطابه وأفعاله، فتارة يشارك في الحكومة بالاستوزار، وتارة أخرى في خط المعارضة⁸⁸.

فمن خلال ما تقدم يكشف الخطاب عن الترهل والدور السلبي لخطاب النخب المتهرئ والمتشكك في الأساس ضمن مناخ في حاجة ماسة إلى الفعل الديمقراطي. وعليه فإن منتجو الخطاب قدموا عبر خطابهم الصحفي نقداً شديداً موضوعياً للخطاب السياسي المستخدم، تنعي عليه حالة التكلس المستعصية.

2-3- أطروحة إصلاح النافق بترياق التوافق:

ويضيف منتج الخطاب أطروحة ثانية في نفس الخطاب المنتج آنفاً مستندا إلى حجج حيث تمثلت الحجة الأولى: "إن الضرورة تفرض على السلطة كما على الطبقة السياسية واجب الإسراع في عادة ترتيب أوراق البلد بأدوات الإصلاح وثقافة التوافق"⁸⁹. أما الحجة الثانية: "حيث يقول لا بالمغالبة وأدوات الاستقواء التي تقسم الشعوب وتهدر مقدراتها وتفتح في الغالب أبواباً للفتن الداخلية والتدخل الخارجي"⁹⁰. معنى هذا أن الفحوى الذي يصدر عن هذا الخطاب يتمثل في كون المناخ الذي يسود البلاد لا يستدعي التهاون بحيث لن نعطي الفرصة لكي يكون المناخ قابل الاستثمار لبروز قضايا أكثر خطورة قد تهدد الأمن القومي للبلاد.

وتأسيساً لما سبق يكشف الكاتب الإعلامي حبيب راشد أن المرحلة التي تمر بها البلدان العربية، والتي قد نتأثر بتداعياتها وانعكاساتها ما لم نعطي اهتمام لقراءتها بصورة نقدية قد تتعقد الأمور وتؤثر على مسار التنمية وتهدد استقرارنا في كل الأحوال.

حيث يدعو منتج الخطاب أن تتسم القراءة برؤية نقدية متأنية تفرز أفكار ورؤى نستفيد منها في مسار التنمية للبلاد لكل المجالات.

وفي نفس السياق يضيف : يدعو لتأكيد تنوير تصورات النخبة السياسية كحل في ظل التحديات القائمة في الوقت الراهن،

وأيضاً أنه يتوجب على الطبقة السياسية أن تؤجل الدعوات الى تفعيل المادة 88 من الدستور التي ساهمت بدورها في تضخيم الشائعات و في نفس الوقت تؤجل فتح السباق على موقع الرئاسة في البلاد.

واعتقد من خلال ما تقدم أن الابتعاد عن تأثير الشائعات وعمليات التظليل بهدف الابتعاد عن الإفلاس، وتهيئة المناخ لإدارة العمل والحوار، مفاده خلق خطاب جديد غني بالأطروحات الجديدة تضي عليها صبغة الرؤية الاستشرافية، يعكس مستويات تطلع الجماهير، ويؤشر على تحول ما في طبيعة مخرجات النخبة السياسية أو ذاك، خلاف ما هو سائد في الخطابات المعهودة المشبعة بمفردات المنولوج والبعيدة عن الحوارات الموسوعية. ويشير الأستاذ غازي حيدوسي في هذا الشأن قائلاً: "لم يكن للخطب الرنانة التي تلقيها النخب... والتي تسلب صوت شعب صامت... سوى فائدة واحدة هي الحفاظ على امتيازات البعض وعلى تضحيات الآخرين..."⁹¹.

فمن وجهة نظر الباحث التحليلية يرى أن الاجتهادات الواعية والحسية العلمية هي التي تشخص طبيعة الموضوعات إذ بموجبها تلبى حاجات المواطنين وتدعو إلى الحوار والمناقشة والتقويم السياسي السليم، وتغليب المصلحة العامة عن المصالح الضيقة التي لا تنفع في ظل التحديات التي تواجهنا في كل الأحوال.

خاتمة:

استعرضت الدراسة بشكل رئيس في تحليل وتفسير ومناقشة الخطاب الصحفي للكُتاب الإعلاميين الجزائريين. من واقع تحليل وتفسير ومناقشة بعض مواد الرأي المتمثلة في الافتتاحية والمقال التحليلي، في صحيفة الشروق اليومي من خلال أهم القضايا المجتمعية في الجزائر، حيث شغلت هذه القضايا اهتماما ضمن إطار الصحافة الخاصة الصادرة باللغة العربية. وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحث برصد وتحليل الخطاب الصحفي الجزائري في تناوله للقضايا الوطنية وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة من بداية شهر مارس 2013 إلى غاية نهاية شهر جويلية 2013، وقد تم توظيف أداة تحليل الخطاب بآلياته مسارات البرهنة والقوى الفاعلة.

وتأسيساً على ما تقدم فقد توصلت الدراسة إلى ابرز النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بالقضايا التي خضعت إلى التحليل:

القضايا السياسية:

عالج منتج الخطاب في الصحافة الخاصة المشكلة التي تمثل محور القضايا المحلية في الجزائر والمتمثلة في المواضيع السياسية، وذلك من واقع معالجة صحيفة الشروق لها. حيث اتسمت المعالجة لدى منتجي الخطاب للقضايا في إبراز الأطروحات المركزية والحجج والبراهين المدعمة لها، إذ ركزوا على الكثير من الجوانب التي كانت كامنة، مما أفرز مجموعة من الآراء والمنظورات في طبيعة الخطاب الإعلامي، ونظرة كل من الكُتاب الإعلاميين من زاوية معينة للقضية نفسها وهو ما يفسر ويوضح الفلسفة والخلفية التي ينطلق منها السياق السياسي والإعلامي لكل منتج الخطاب عن الآخر.

اتفق منتجو الخطاب من خلال فحوى الخطاب للقضايا السياسية حول الدفاع عن القضية بشدة، وحشدوا الحجج والبراهين دفاعاً عنها، وعززوا المحتوى الكامن في الإفصاح والتركيز على القضية بوصفها قيمة بالغة الأهمية، ما يحيل الخطاب الإعلامي للكُتاب لامتلاكهم مصداقية إعلامية إزاء طرحهم؛ الأمر الذي يفسر أن فلسفة السياق السياسي والإعلامي متأثرة بالتأصيل التراكمي والمعريف لهؤلاء الكُتاب في تحليلهم وتفسيرهم لهذه القضايا وعلى رأسها القضايا السياسية.

فقد أجمع الكُتاب الإعلاميين في صحيفة الشروق في توظيف الخطاب من زاوية الطرح المكثف لهذه القضية خصوصاً والتي كان لها كثافة من الأطروحات المركزية، حيث اتسمت بالتحليل المبني على الطرح العلمي بعيداً عن الأفكار السطحية؛ ويعزى الأمر في ذلك إلى التكوين الأكاديمي والدراية التامة نتيجة للممارسة التي تعتمد على الخبرة الطويلة في الكتابة الصحفية.

كشفت منتجو الخطاب من زاوية أخرى من خلال فحوى كتاباتهم عن الموقف الهزيل للأحزاب السياسية بالرغم أنها تمثل مركز الانشغال بالنسبة للمجتمع الجزائري، حيث يفصح الخطاب الإعلامي عن الغياب الجاد والفعال للأحزاب السياسية حيال هذه القضايا ويحمل باللائمة والمسؤولية الكاملة نتيجة لعدم قدرتهم على تلبية حاجات الجماهير، وأن عصب المشكلة يكمن بشكل أساسي في عدم قدرتهم في تقديم ذاتهم إلى الآخرين بالصورة المناسبة.

وأبرز الكُتاب الإعلاميون في الصحيفة وعلى رأسهم الكاتب الإعلامي **قادة بن عمار** صورة ذات طابع سلبي كشف عن الصورة السلبية للسلطات العمومية لعدم قدرتها على بناء مشروع فعال.

وحسب ما يعتقد الباحث أن منتجو الخطاب في تحليلهم للقضايا تطبعه قوة في الأفق السياسي؛ الأمر الذي يوحي هنا إلى أن الإلمام يميزه الدقة في التشخيص لطبيعة الظاهرة المجتمعية. واصفا الحكومة التي ينظر إليها على أنها في حالة من الضعف يكسو جسمها السياسي؛ الأمر الذي يفسر أن طبيعة السياق السياسي للخطاب صادر من الافتتاحية التي تعبر عن اتجاه الصحيفة، فهو خطاب ينتصر إلى الجماهير التي هي في حاجة ماسة لإشباع حاجات الجماهير من واقع الدفاع عن القضايا وفي نفس الوقت يوحي بقدر من التحليل أكثر من العاطفة.

يتبين من نتائج تحليل فحوى الخطاب أن دور السلطة السياسية في عملية معالجة الموضوعات السياسية غير قادرة على بلورة رؤية اتصالية، لمنتجي الخطاب وهو تصور يتوافق والدراسات الحديثة حول وضع الأنظمة العربية. وتعد هذه مؤشرات رئيسة أفصح عنها الخطاب للمرتكزات المحورية في تصوره لهذه القوى، وهذا يعكس الاتجاه العام؛ الأمر الذي يفسر أن هناك تصور ورؤية واجتهاد واعي استطاع بفضل منتجو الخطاب أن يضخوا روح النقد، في إطار الاتصال السياسي والاجتماعي.

الهوامش

- 1 - محمد زيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 118.
- 2 - صالح بن بوزة، **مناهج بحوث الإعلام، التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 1996)، ص 43.
- 3 - احمد بن مرسي، **الأسس العلمية لبحوث الإعلام والاتصال**، ط1، (الجزائر: الورسم للنشر والتوزيع، 2013)، ص 95.
- 4 - راسم محمد الجمال، **خيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص 141 - 142.
- 5 - محمد شومان، **تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007)، ص 27.
- 6 - راسم محمد الجمال، **خيرت معوض عياد، مرجع سابق**، ص 141.
- 7 - محمد شومان، **تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007)، ص 22.
- 8 - محمد شومان، **المرجع السابق**، ص 22.
- 9 - **المرجع السابق**، ص 28.
- 10 - محمد شومان، **صورة أميركا في خطاب الإخوان المسلمين بمجلة الدعوة (1976 - 1981)**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، العدد الأول، (جامعة القاهرة: مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام، يناير/يونيه، 2004)، ص 354.
- 11 - محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، (القاهرة: عالم الكتب، 2000)، ص 303.
- 12 - محمد زيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 118.

-
- 12 صالح بن بوزة، **مناهج بحوث الإعلام، التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 1996)، ص43.
- 12 - احمد بن مرسي، **الأسس العلمية لبحوث الإعلام والاتصال**، ط1، (الجزائر: الورسم للنشر والتوزيع، 2013)، ص95 .
- محمد الهادي حسني، **الحرية أساس العقيدة الإسلامية**، مقال، بتاريخ 2013/07/23، العدد 4085 .
- 13 - قادة بن عمار، **لعلم الرئيس**، افتتاحية، بتاريخ 2013/07/21، العدد 4088، ص2.
- 14 - المرجع السابق، ص2.
- 15 - محمد سليم قلالة، **أرقام تلغي العقل رسميا**، صحيفة الشروق، بتاريخ 08 مارس 2014، ص28.
- 16 - قادة بن عمار، **"خطاب تحت الحزام"** افتتاحية، بتاريخ 2013/06/26، العدد 4058، ص2.
- 17 - المرجع السابق، ص2.
- 18 - محمد الهادي حسني، **"غيرهاك"**، صحيفة الشروق، بتاريخ 2013/06/27، العدد 4059، ص19.
- 19 - المرجع السابق، ص19.
- 20 - المرجع السابق نفسه، ص19.
- 21 - جمال الدين بن عمير، **المنظومة الحزبية في الجزائر بين واقع الممارسة وإشكالية الإصلاح**، ص29، نقلا عن: عادل عباسي "واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة دراسة في ضوء تشريعات 2007 مع إطلالة على التشريعات المقبلة، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 35، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2012)، ص37 .

-
- 22 - ناصر جابي، الدولة والنخب دراسات في الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 75.
- 23 - قادة بن عمار، "تعلموا من أردغان" افتتاحية صحيفة الشروق، العدد 4041، بتاريخ 2013/06/10، ص 2.
- 24 - المرجع سابق، ص 2.
- 25 - سمرا فرحات، الجزائر.. التحديق في الفراغ، مقال تحليلي، صحيفة الخبر، العدد 7296، بتاريخ 2014/03/27، ص 16.
- 26 - حبيب راشدين، مقال تحليلي، صحيفة الشروق، العدد 2013، بتاريخ 2013 /06/17، ص 9.
- 27 - المرجع السابق، ص 9.
- 28 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 9.
- 29 - حبيب راشدين، "دسترة الاسترشاد برصيد الوطن من الذكاء"، مقال تحليلي بتاريخ: 2013/06/27، العدد 3998، ص 17.
- 30 - المرجع السابق، ص 17.
- 31 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 17.
- 32 - المرجع السابق.
- 33 - المرجع السابق نفسه
- 34 - العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سلسلة كتب المستقبل العربي(11)، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 231.
- 35 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 17.
- 36 - حبيب راشدين، "دسترة الاسترشاد برصيد الوطن من الذكاء" مقال تحليلي بتاريخ 2013/06/27، العدد 3998، ص 17

-
- 37 - المرجع السابق، ص 17.
- 38 - المرجع السابق نفسه.
- 39 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 17.
- 40 - جمال الدين بن عمير، المنظومة الحزبية في الجزائر بين واقع الممارسة وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق ص 29.
- 41 - عبد العالي رزاق، ما يقوله المنجمون عن الجزائر، مقال تحليلي بتاريخ 2013/03/07، العدد 3147، ص 21 .
- 42 - المرجع السابق، ص 21.
- 43 - عبد العالي رزاق، مرجع سابق، ص 21.
- 44 - المرجع السابق، ص 21.
- 45 - حبيب راشدين، ترحال العرب آخر الزمن عبر المتشابه من الثقب الدودي، مقال تحليلي، بتاريخ 2013 /03/02، العدد 3942، ص 17.
- 46 - المرجع السابق، ص 17.
- 47 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 17.
- 48 - روبرت، أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: د. علا أبو زيد، مراجعة: أ.د. علي الدين هلال، ط5 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 88.
- 49 - المرجع السابق، ص 17.
- 50 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 17.
- 51 - عبد العالي رزاق، "سلال رئيسا للجزائر بالوكالة" مقال تحليلي بتاريخ 2013/06/13، العدد 4045، ص 19.
- 52 - المرجع السابق، ص 19 .
- 53 - عبد العالي رزاق، "سلال رئيسا للجزائر بالوكالة" مقال تحليلي، المرجع السابق، ص 19.
- 54 - المرجع السابق.

-
- 55 - المرجع السابق.
- 56 - عبد العالي رزاقى، "الرئيس القادم من فرنسا"، مقال تحليلي بتاريخ 2013/05/23، العدد 4024، ص23.
- 57 - المرجع السابق، ص23.
- 58 - عبد العالي رزاقى، "من يخلف بوتفليقة"، مقال تحليلي بتاريخ 2013/05/09، العدد 4010، ص 21.
- 59 - عبد العالي رزاقى، "سلطة مريضة ورئيس غائب" بتاريخ 2013/06/03، العدد 4035، ص 29.
- 60 - عبد العالي رزاقى، "سلطة مريضة ورئيس غائب"، مرجع سابق، ص 29.
- 61 - المرجع السابق نفسه.
- 62 - المرجع السابق.
- 63 - المرجع السابق، ص 29.
- 64 - كمال عبد الرؤوف، نصر محمد عارف، حورات لقرن جديد، اشكائيات الخطاب العربي المعاصر، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص54.
- 65 - نورهان الشيخ، السياسة الروسية في المنطقة العربية المنطلقات وحدود الدور، مجلة شؤون عربية، العدد 129، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2007)، ص 96.
- 66 - المرجع السابق، ص29.
- 67 - قادة بن عمار، بأمر الدستور لا بأمر الدكتور، افتتاحية بتاريخ 2013/05/29، العدد 4030، ص2.
- 68 - مرجع السابق، ص2.
- 69 - المرجع السابق نفسه.
- 70 - أحمد يوسف أحمد، أحمد السيد النجار وآخرون، تحرير أحمد يوسف أحمد، نفيين مسعد، حال الأمة العربية، النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص46.

-
- 71 - علي محمد رحومة، علم الاجتماع الآلي، مقارنة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب، العدد 347 (الكويت: يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008)، ص 79.
- 72 - قادة بن عمار، مرجع سابق، ص 2.
- 73 - قادة بن عمار، مرجع سابق، ص 2.
- 74 - قادة بن عمار، ردا على سؤال سلال، افتتاحية بتاريخ 2013/05/02، العدد 4044، ص 2.
- 75 - حميد يس، حوار أجراه مع الخبير حسني عبيدي، مدير مركز الأبحاث حول العالم العربي والمتوسط بجنيف، صحيفة الخبر بتاريخ 2014/02/10، العدد 7340، ص 2.
- 76 - قادة بن عمار، "التمسكون بالرئيس"، افتتاحية بتاريخ 2013/04/30، العدد 4001، ص 2.
- 77 - قادة بن عمار "التمسكون بالرئيس" مرجع سابق، ص 2.
- 78 - المرجع السابق نفسه.
- 79 - محمد الجبر، معوقات الحوار بين العرب والغرب، مجلة شؤون عربية، العدد 129، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2007)، ص 238.
- 80 - قادة بن عمار، "التمسكون بالرئيس"، مرجع السابق.
- 81 - المرجع السابق، ص 2.
- 82 - ناصر جابي، الدولة والنخب دراسات في الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص 75.
- 83 - إسماعيل قيرة، فضيل دليو وآخرون، مقدمة برهان غليون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 175.
- 84 - عبد العالي رزاق، الجهل المقدس والأحزاب المستباحة، مقال تحليلي بتاريخ 2013/05/16، العدد 4017، ص 19.

-
- 85 - المرجع السابق، ص 2.
- 86 - المرجع السابق نفسه.
- 87 - عمار يزلي، "عاش الملك ولوميتا" صحيفة الشروق، عمود صحفي، العدد 4282، بتاريخ 2014/02/09، ص 24.
- جمال الدين بن عمير، المنظومة الحزبية في الجزائر بين واقع الممارسة وإشكالية الإصلاح، مجلة فكر ومجتمع، العدد السابع عشر، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2013)، ص 29.
- 88 - حبيب راشدين، مرجع سابق، ص 9.
- المرجع السابق، ص 9.
- 89 - غازي حيدوسي، الجزائر، التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، سلسلة السياسة والمجتمع، ط 1، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997)، ص 182.